

## عقود بيليين الدولارات ونسبة الأرباح ٨٠ في المئة . . . وكل الشركات تساهم في دعم حملة بوش الانتخابية

# الاقتصاد الأميركي ينشغل في تقاسم "كعكة" العراق

تنشغل فروع الاقتصاد الأميركي كافة بمستقبل الثروة النفطية في العراق. وفي غياب المنافسة الدولية يتوقع أن تستأثر الشركات الأميركية بإدارة هذه الثروة في عملية يتداخل فيها السياسي بالاقتصادي والأمني بالانتخابي. يتطرق كاتب المقال التالي، وهو خبير في استراتيجيات النفط والغاز وتطوير حقول النفط وترشيح الإنتاج أثر عدم ذكر اسمه، إلى الجوانب المختلفة لهذا الموضوع.

■ يحتاج استبدال الادارة الأميركية خبير الازهاق بول بريمر بالعسكري جاي غارنر في بعض التعليل. فتتغير الأفراد باتي بحسب الثقافة والعقلية الأميركيين لسببين، الأول هو الفشل في تنفيذ خطة ما أو جدول زمني معين، والثاني هو حدوث تغيير في الاستراتيجية والتضاهي والفلسفة. فتمط عمل السياسة الأميركية مشابه لعمل النفطية الأميركية، إذ أنها تتعامل مع المهام والمبادرات بالنفس الذي تتعامل به مع إدارة المشاريع، وتعتقد بان التعليل الأول هو الأقرب إلى الصواب، لأن فشل المسؤول في تنفيذ الخطة أو في إدارة الأزمات يدعوه إلى الاستقالة والإلتجى لإزاحته. لكن السؤال الحقيقي هو: لماذا لم يستبدل بغارنر عسكري آخر؟ نعتقد بان السبب داخلي محض، وهو تذكير المواطن الأميركي بالازهاق وإعادة هذا الخطر إلى الصدارة وصراف انتباهه عن الأداء السيئ للاقتصاد وجملة مشاكل أخرى. وجاءت تجسيرات الرياض والدار البيضاء لتصب في المياه في طحونة جورج بوش والجمهوريين واليمين المتطرف، إذ لا يوجد فرق في ذهن المواطن الأميركي المشوش بين السعودية والعراق، وعند العرب والإسلام والارهابيون وإسامة إلى لان وبسبب عرفات وصدام حسين وإسلة الدمار الشامل وحساس، وحزب الله، والعقبة القذرة، ١١ أيلول (سبتمبر) والحرب على الازهاق جميعها مترافقات لشئ واحد.

يهدف البرنامج الأميركي المتعلق بالعراق إلى ضرب ثلاثة عصفائر لا علاقة لأي منها بالازهاق بحسب واحد، الأول هو إصلاح الاقتصاد الوطني، والثاني تأمين مصادر تمويل حملة بوش الانتخابية، والثالث، بالطبع، تأمين إعادة انتخاب بوش، وكل هذه تعتمد على ما يجري في العراق.

ترغب الولايات المتحدة في رفع العقوبات على العراق وشطب الديون المترتبة في أسرع وقت ممكن، ولم يؤخر ذلك حتى الآن سوى الموقف الإخلافي الذي يفرض في وجهه هذا الطمع، والاقتصاد المتطرف، والجملة الانتخابية المقلية، وتناقضات عملية اتخاذ القرار الاقتصادية والحساسة في ما يتعلق بعراق ما بعد الصرب ما يؤجل ظهور النيات الحقيقية لبعض دول، فالاقتصاد الأميركي في ورطة حقيقية وهذا عامل يثير الرعب في شأن السياسة الداخلية الأميركية، الانتخابات وسعر النفط مرتفع جداً، واختفى فائض صندوق الضمان الاجتماعي، فهو الآن يعاني من عجز يفدر بتريليون دولار مقارنةً بفائض قدره أربع تريليونات من الدولارات عند بداية الدورة الرئاسية لبوش في ٢٠٠١. فالولايات المتحدة في حاجة ماسة إلى النفط العراقي الرخيص لتسغيل مكنية اقتصادها بالعمق، وهذا لا ينسحب على عقود إعادة الاعمار فحسب، بل يتعداه إلى استحصال فاتورة الحرب (كفلة تغيير النظام يجب أن تدفع من قبل العراقيين كعكافاة للدولاب المتخدة على تنفيذها لهذه المهمة وشجاعة).

في هذه المعجمة برز اسم شركة «هالبريتون» للخدمات النفطية في الصحافة. ومن المعروف أن ديك تشيني، نائب الرئيس الأميركي، كان المدير التنفيذي لهذه الشركة وترك هو المنصب ارتباطاً بتبرسجه في الانتخابات الأخيرة. لكن هل ستحصل «هالبريتون» على القطة الأكبر من الكعكة العراقية؟ في اعتقادنا، لن تحصل الشركة على عقود مهمة في العراق، على الأقل في الوقت الحاضر، ويعود ذلك التقدير إلى أسباب عدة:

١- لا يستحلم النظام المالي لشركة «هالبريتون» شأنها شأن أي شركة أميركية أخرى تاخر التسديد لأكثر من ١٠٠ يوم. وتعاني «هالبريتون» الآن من صعوبات مالية وقانونية جدية، وقد تضطر لإعلان إفلاسها أو تطبيق الفصل ١١ إذا ذهبت إلى العراق من دون تأمين المصارف أو الضمانات المالية الملائمة.

٢- استلمت شركة «بكتل»، وهي شركة منافسة لشركة «كولوغ براون اند نت» المرتبطة بهالبريتون» العقد الأول الذي منح إلى الأخيرة من قبل USAID وقيمتته ٦٣٩ مليون دولار. والمدير التنفيذي لشركة «بكتل»

الحقيقي بسبب طبيعة هذه العقود والعمليات القانونية والتقنية والتجارية المرافقة لمنحها. ففي وضع تغيب فيه حكومة عراقية سيجري منح العقود لشركات قادرة على معالجة الأمور تقنياً من دون مناقصات، وهذه تسمى عقود gré gré أو إتفاقات. وهذه الإتفاقات في عرف عالم الأعمال اليوم عقود غير شرعية، لا تتمتع بشفاقة، وتفوح منها رائحة الفساد، ولا يمكن تسميتها عقوداً زهية بحال من الأحوال. لكن في حال وجود حكومة عراقية حتى لو كانت مؤقتة، سيجري عندئذ البدء في عملية المناقصة، حيث يمكن لأي شركة أميركية للزواج بعقد، وقد تخسر المناقصة، أو تتعرض للإبعاد في مراحل أولية من العملية، وهذه قواعد التنافس والشفاقة.

ومن الضروري الإشارة إلى أن فقدان عملية جيدة من هذا النوع لا يؤدي إلى فوز شركات الأصدقاء والأقارب فحسب، بل إلى رفع الكلفة لتضمين أرباح تصل إلى ٥٠ - ٧٥ في المئة أو أكثر من ذلك. وهذا لا يمكن تقلبه تحت كل القياسات في ظل نمو اقتصادي عالمي في غاية الضالة إن لم يكن وصل إلى حال الإنكماش الاقتصادي، هذا إذا ما شئنا تجنب الحديث عن نهب خيرات بلد وإبضاها من دون وأزع اخلاقي أو عطاء قانوني أو شعور بالعدالة.

ومن الضرورة القصوى إشراك أطراف أخرى في العملية، فعلاوة على الأمم المتحدة كطرف ثالث، ترى ضرورة إشراك شركات نفط أخرى كطرف رابع، مثل «سوناطرا» الجزائرية وشركة النفط الوطنية الفنزويلية و«برويراس» البرازيلية أو أي طرف له معرفة بمستويات الأسعار في بيئة أعمال وبيئة اقتصادية وطبيعية محددة (صحراء، أنهار، حفر بحري الخ). ويجب الانتباه إلى أن تبادلات شركات النفط الوطنية للمعلومات والخبرة هو ممارسة منتشرة.

نسمع ونرى أن العراق يعيش حالاً من النهوض الشيعي بعد سقوط صدام حسين. والواقع في الأمر أن تخطيمات مدينة بدأت بالتكون من القاعدة إلى الأعلى وليس على العكس. وسيستجج عن ذلك الكثير من الأمور المفيدة، مثل التمثيل الجيد والحقيقي، ودرجة أهم أن القادة في المستقبل سيكونون عرضة للمصاعلة. هذا الأمر لم يوجد في الأرض العربية قبل الآن ولا يعرف له مفرده في أي من القوماس العربية. وهذا هو الأمل الوحيد لبناء عراق ديموقراطي بعيد من أولئك الذين جاؤوا بعقودهم البرمة سلفاً والتي لا يعرف بوجودها الناس على أرض الواقع أو التي قد لا يتحقق معناها. ونأمل كذلك ألا تعتقد أي صفقات للتصرف بل حقل من حقول النفط العراقية قبل قيام حكومة مسؤولة مننخدة.

تعمل مؤسسات الاستشارات المالية في الولايات المتحدة اليوم بكامل طاقتها في وضع صفات من الخطط والدراسات للحكومة الأميركية والشركات والمصارف؛ حجج إعادة الاعمار، كيفية الدفع، كيفية إلغاء ديون العراق، الجانب القانوني للعقود التي تبرهن المبتاعون السابق، والأمر الأكثر غرابة ودمعارة للقلق هو كيفية خصخصة النفط العراقي.

وإذا تنبّه المرء إلى النقاش الدائر في الولايات المتحدة سيسعمر وكان العراق هو أرض جرى اكتشافها للتو، لن التعامل مع الثروة النفطية العراقية يتم بطريقة الحديث نفسها عن استغلال حقول في الإسكا مثلاً.

في هذا الخصوص ترى ضرورة إلغاء العراق لكل عقوده السابقة مع شركات النفط الأجنبية، فكل هذه العقود غير شرعية وتخدم أهدافاً سياسية وقعت عليها طمعة صدام حسين في ظل ضغوط العقوبات الاقتصادية وليس في ظل عملية مفاضلة طبيعية. وهذا قرار أكثر أهمية من تصفير الديون القديمة. والجانب الآخر الذي يجب الانتباه إليه، هو العراقيين في طلب تعويضات وإصلاح الأضرار بسبب لا شرعية العقود، حتى في حال العثور على أسلحة الدمار الشامل. فهذه حرب شنت من دون تفويض من مجلس الأمن وفق إقتراضات كاذبة وأسباب مفترقة. وهناك مثلاً حاجة ماسة إلى تطهير العراق من البورانيوم النخب وهي عملية تقدر كلفتها بنحو ٢٠٠ بليون دولار، ناهيك عن الدمار الذي سبته الحرب.

ونرى أن التخلي عن حقول النفط الغزيرة والمتنجة بهذه الطريقة السهلة سيتسبب في كارثة للأسباب التالية:

١- يشكل أي حقل منتج فعلياً ثروة في حد ذاته، ويجب تحديد الكمية قبل الخوض في التطوير. فهناك الخوالم الثلاثة عقود كاملة من الـ NMR (الزئبن النووي- المغناطيسي) والتشغيل والإدارة المعتمدة على المعرفة وذلك التشغيل واتخاذ القرار على أساس فوري. وقبل التفاوض مع شركات النفط لتطوير أي حقل نفطي وتشغيله هناك حاجة ماسة إلى توافر معطيات ومعلومات كافية، وفي مقدمها المعطيات الزلزالية (ويغفل أن تكون بثلاثة أبعاد) ومعطيات تقنية على الإنتاج فالعراق حرم ليس من التقنيات المذكورة أعلاه فحسب، بل حتى من أبسط الأجهزة وقطع الغيار وأكثرها أساسية لصناعة الصناعات النفطية وإدامة تشغيلها.

وتعتمد بان استعمال التقنية المذكورة يؤدي إلى زيادة ملموسة في احتياط النفط العراقي، والسبب بسيط التقنيات القديمة المستعملة للقياس غير قادرة على التحقق من كل شيء موجود، وهذا البئر والتأكد لا تتحقق من أي شيء، ويوجد خارجه. وتلبيسط الأمر نقول أن التناسف في أعمار البئر المخفورة عن الخزان النفطي أشبه بإبرة في ساحة واسعة، وهذا ينسحب على كمية المعلومات المتوافرة وتويعيتها. وبعبارة أخرى يتحلل اجزاء التقوم الكمي لأي حقل نفط سنين إلى الأقل من الجهد المتواصل لإجراء القياسات الزلزالية باستعمال (reservoir simulation) وتحليل المعطيات والتقوم.

٢- أن خصخصة الموجودات النفطية العراقية في تقديرنا خطأ لا يتغفر في حق الشعب العراقي ولا يختلف عن الأخطاء الفاحشة التي ارتكبت في حقه في الماضي. فخصخصة الصناعة تشترط وجود اقتصاد قائم وفاعل في ظروف حياة طبيعية، ووجود سوق للأوراق المالية (بورصة)، وقطاع زراعي وتجاري وخدمي خاص. ولأسف لا يوجد في العراق اليوم أي من هذه الأمور. فالحديث عن الخصخصة استهزاء وامر يثير الغضب، والهدف منه هو نقل ثروة شعب كامل إلى أيدي مافيا ذات تاريخ مرعب وأموال وفيرة ضمنها أموال مسروقة من النفط من النظام المنهار الذين اغتنتوا من عمولات النفط المهرب.

٣- كل شركات النفط التي ستاتي للعمل في العراق ضمن شروط تطوير واستغلال الحقول في مقابل حصة معينة ولفترة محددة لن تقوم بأهميتها المناطة بها، بل ستعدها شركات الخدمات النفطية، فهي التي ستقوم بإنتاج العمل الصعب والشاق. لذلك سيكون تبخير

## قضايا وتحقيقات ISSUES & FEATURES



حقول الرميلا في جنوب العراق.

٦- من المفيد ذكر أن عمل شركات النفط اليوم مشابه لعمل المصارف. فهي تحاول التخلص من عاداتها القديمة في تشغيل مراكز أبحاث خاصة بها وشركات تصنيع الخ. وتعمل شركات الخدمات في شكل مشابه، لكن الشركات الكبيرة / الكلاسيكية لا تزال مفيدة للغاية ليس لحجمه الكبير واحتياطه الكبير بسبب ماضيها، فهي لا تزال تحتفظ بهيكل تنظيمي كبير وبعد كبير من الموظفين ولا تزال كفاءتها غير فاعلة، فهي تدو كبيرة وسمنية وقبحة مقارنة بالشركات الحديثة الأكثر كفاءة والتي تستطيع الأقدام على مغامرات مالية أكثر جراءة وهي بطبيعة الحال أكثر مرونة لأسباب السابقة.

٧- أن الجمع بين خزين هيدروكربوني عظيم مع كوادر بشرية مؤهلة في شكل جيد ليس حلماً، إنه واقع قائم في العراق. وفيجب أن ينجح ليكتمل هذان العاملان هو قيام نظام ديموقراطي. ونقول خزناً هيدروكربونياً واحد كمعدل، مقارنة بحوالي ١٣ دولاراً لكل برميل منتج في سيبيريا، وكلفة حفر بئر استكشافية في العراق تبلغ ١٠-١٠ ملايين دولار. ويتر تطويره بين أربعة وخمسة ملايين، وهي كلفة زهيدة مقارنة بمواقع أخرى في الأقاليم المناطق النائية أو في البحار. والأهم من ذلك هو أن هذه الحقول لم تدمر بفعل إدارة الإنتاج الفوضوية وغير المبررة ولا تزال مرشحة لأن تدار بطريقة مظلٍ وجيدة، وبهذا ستحتج الحقول لفتحات أطول وكبافة وبانتاجية عالية.

أما العامل البشري فهو أتمن رأس مال في أي مشروع أو بلد أو مجتمع. والعراق بخلفيته الاجتماعية والثقافية المتنوعة واللونة وظف الكثير في التعليم والعلوم، والعراقيون يعتبرون بين أفضل الناس المؤهلين. وهذه حقيقة تعود جذورها إلى تاريخ العراق وحضاراته.

لا يجلب النشاط الرخيص النفع للعراقيين، لكنه عقار لتعطيل الاقتصاد الأميركي. وكما ترى فإن النفط يحلل موقع الأولوية عند التصور، لكننا نعتقد بأنه ليس في موقع الأولوية عند الشعب العراقي. فهناك الكثير من الأمور المهمة التي يتعين عليه التعامل معها وإصلاحها غير النفط ما يحتاجه العراقيون اليوم هو الأمن وتوفير ظروف حياة طبيعية والعيش في سلام، وتتم ذلك قضايًا من قبيل الحصول على العمل وخلق فرص عمل جديدة.

ومن الأضطر اتخاذ قرارات جيدة حتى لو كانت متاخرة بعض الشيء بدلاً من قرارات مستعجلة لكن سببة بغرض الحصول على الموارد. الوقت اللازم لاتخاذ القرارات الجيدة لن يقاسم بالوقت الذي أهدر على الحروب والعراق لسنوات.

(ترجمة وإعداد: نادر صالح)

## نقط العراق . . . من أطماع الدول الكبرى إلى الاستفراء الأميركي والبريطاني

– غولنكيان خمسة في المئة. وفي عام ١٩٢٨ عقدت الشركات اتفاقاً عُرف باتفاق «البحر الأحمر» يشمل جميع أراضى تركيا والبلدان العربية باستثناء الكويت المتحالفة مع بريطانيا منذ العام ١٩١٣، وكانت جزءاً من ولاية البصرة واستقلت إدارياً عن السلطة العثمانية، وقضى الاتفاق بعدم تقدر أي شركة بالتنقيب عن النفط من دون مشاركة الآخرين. واستمرت «شركة نفط العراق» تستثمر حقول نفط العراق حتى مطلع حزيران (يونيو) ١٩٧٢ عندما اصدر مجلس قيادة الثورة العراقية قراراً بتأميمها. وتبعتهات سورية في اليوم التالي فامتت منشآت الشركة فيها. أما لبنان فتحملك منشآت الشركة في مقابل حصولها على ١٠ في المئة من ربع مبيعات النفط لمدة ٢٥ سنة. وائر اكتشاف النفط في حقول كركوك قرر الشركاء إبدال اسم شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق (IPC) واستقرت الحصص على الوجه الآتي:

- شركة النفط البريطانية (الانكلو - إيرانية) ٢٣.٧٥٠ في المئة.
- شركة «شل» الهولندية ٢٣.٧٥٠ في المئة.
- شركة البترول الفرنسية (CFP) ٢٣.٧٥٠ في المئة.
- شركة «اسو ستاندر» اويل، الأميركية ١١.٨٧٥ في المئة.
- شركة «سونا تاندر» الأميركية ١١.٨٧٥ في المئة.

ومع اختلاف موازين القوى كان لا بد من إعادة النظر في الإنفاسات السابقة. وكانت الشركة الهولندية الإيرانية أول من بادر إلى نقض هذه الإتفاقات بتشجيع من وزير البحرية ونستون تشرشل وأميرال البحرية اللورد فيسشر. إذ ادعت الحكومة البريطانية أنها وحدها صاحبة السبق في استغلال نفط العراق استناداً إلى رسالة الصدر الأعظم سعيد باشا إلى سفيرها في استنبول، ما أثار غضب الشركة الهولندية و«شل» وغولنكيان.

وكان رأي الشركة الهولندية انه إذا كان لا بد من إعادة النظر بالاتفاقات السابقة فلا بد من ادخال فراقء أقبواء يتمتعون استفراء الشركة الانكلو - إيرانية، فأوعزت لغولنكيان بان يستدرج فرنسا لاتهام نفط العراق. وبالفعل قابل غولنكيان جورج كلمينصو واقعهه بوجهة نظره، وبادرت فرنسا إلى المطالبة بإدخال ولاية الموصل ضمن منطقة إندابها. إلا أن بريطانيا رفضت الطلب الفرنسي بشدة معتبرة أن ولاية الموصل تقع على طريق الهند، ولا يمكن التفريط بها، لكنها وعدت فرنسا بحصة من نفط العراق. ثم أتى دور الولايات المتحدة التي طالبت بحصتها من نفط العراق استناداً إلى عقود قطعها حكومة الاستعمار للأميرال شستر وبعض المسؤولين الأميركيين خلال زيارتهم لتركيا قبل الحرب. واعتبر الأميركيون

وكانت شركة النفط الانكلو - إيرانية المعاملة في إيران والتي اكتشفت النفط قرب الحدود العراقية سنة ١٩٠٨، تطالب بالحصول على امتياز نفطي من الحكومة التركية. ووجد الألمان والبريطانيون أنفسهم اللورد فيسشر، إذ ادعت الحكومة البريطانية أنها وحدها صاحبة السبق في استغلال نفط العراق استناداً إلى رسالة الصدر الأعظم سعيد باشا إلى سفيرها في استنبول، ما أثار غضب الشركة الهولندية و«شل» وغولنكيان.

«شل» الهولندية (حليفة غولنكيان) في المئة لشركة النفط الانكلو - إيرانية، و٤٠ في المئة لكالوست غولنكيان، وكانت المفاجأة في تحلي غولنكيان عن ٣٥ في المئة من حصته لمحكمة الشركة الهولندية و«شل». وبعدها سئل عن ذلك اجاب: «أفضل الحصول على جزء صغير من قرص حولى كبير بدلاً من الحصول على جزء كبير من قرص حولى صغير».

ولعل غولنكيان كان يدرك ان لن يستطيع مجابهة الكبار، فاختار التحالف مع شركة كبيرة لتدعمه في المستقبل.

وتعزز موقف شركة النفط التركية برسائلين وجههما الصدر الأعظم سعيد باشا في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩١٤ إلى سفيري ألمانيا وبريطانيا في استنبول تضمنتا موافقة الحكومة التركية على منح الشركة امتيازاً حصرياً يشمل كامل اراضي السلطنة العثمانية.

الضباط الألمان يتولون قيادة بعض البعثات التركية. وكان امتياز «دويتش جي. بي. شل» الأراضي الواقعة على جاني خط سكة حديد برلين - بغداد بمسافة عشرين كيلومتراً من كل جانب. قابلت بريطانيا بامتصاص فون الألمان بالامتنان واعتبرت انه يقطع الطريق امام طموحاتها النفطية. لذلك سارعت إلى إبعاد السفير ارنتس كامل برأ إلى استنبول، برافقه المستشار الألماني لدى السلطنة كسالوست غولنكيان، لتطوير علاقاتها بالحكومة التركية وإقناد ما يمكن اتقاده. ولعب غولنكيان في ما بعد دوراً بارزاً في التوفيق بين مصالح ألمانيا وبريطانيا وبقية الفرقاء الذين برزوا بعد الحرب العالمية الثانية كاصحاب حق في نفط العراق. ونجح سفير كاسيل ورفيقه في الحصول على موافقة استنبول لإنشاء البنك الوطني التركي، وعين غولنكيان عضواً في مجلس الإدارة. ولم يكن امام الحكومة التركية مناصاً من مسارات بريطانيا لأنها كانت تتحكم بمستوى الرسوم الحكومية وفقاً لنظام الامتيازات الأجنبية. وحصلت الحكومة التركية على حق زيادة الرسوم الحكومية في مقابل موافقتها على إنشاء البنك الوطني التركي.

وتضرعت عن البنك شركة النفط التركية براس مال قدره ٤٠ الف جنيه استرليني والتي منحت امتيازاً لتنقيب عن النفط في اراضي السلطنة العثمانية.

وفي مطلع القرن الماضي رفع كالوست غولنكيان المغرب من الحكومة التركية تقريراً إلى السلطان عبدالحميد الثاني اعرب فيه عن اعتقاده بوجود مكان نفطية في بلاد ما بين النهرين، فيأمر السلطان إلى اعتبار هذه المكان ضمن ممتلكاته الشخصية، لكنه ما لبث عن تراجع عن هذا القرار.

على أن اكتشاف النفط بكميات تجارية لم يتحقق إلا اواخر سنة ١٩٢٧. فبعد منتصف ليل ١٥ تشرين الأول (اكتوبر) من تلك السنة، شعر الفينيون والعمال من شركة النفط التركية بالارض تهتز تحت اقدامهم ليتفجر النفط من بئر غرغو (كركوك) بجزارة تطلبت جهود مئات الفنين والعمال للسيطرة عليه.

هذا الاكتشاف المذهل كان بداية مرحلة مهمة في حياة العراق اقتصادياً واجتماعياً.

ومنذ مطلع القرن العشرين سعت الدول الكبرى للحصول على امتياز التنقيب عن النفط إلا أن خلافاتها اخرت اكتشافه حتى عام ١٩٢٧.

وإذا كان الفشل حليف هذه الدول لا سيما بريطانيا، فإن ألمانيا هي التي سيتم اولى امتياز في العراق، نظراً إلى ارتباط السلطنة العثمانية بألمانيا القيصرية. وتعززت العلاقات وثوقاً لدى زيارة القيصر اسلطنبول سنة ١٨٩٨. يضاف إلى ذلك أن حكومة الاستانة كانت تستعين بالصلباط الألمان لتدريب قواتها المسلحة. وكان بعض كبار

## عدنان الشهبال \*

■ استخدمت حضارات بلاد ما بين النهرين القديمة القنار النفطي في مجالات متعددة.

ومنذ سبعة آلاف سنة كان النفط يتسرب على سطح الأرض على شكل مواد اسفلية لرجة، واكتشف القدماء مميزات هذه المادة فاستغلوها في بناء الحصون والقلاع والقصور والبيوت وورصف الطرق واقنية المياه.

ولدت الحفريات الأثرية في بلاد ما بين النهرين ان السومريين والسامريين والآشوريين والكلدانيين استغلوا هذه المادة في شكل واسع، وتضمنت احدى المخطوطات الابدية المكتشفة في بابل وصفاً لطريق تؤدى إلى قصر الملك مردوخ رصفت بالجر والغار فوق طبقة مرصوفة من الرمال. وفي نينوى دلت الحفريات الابدية انهم كانوا يغطفون اقنية المياه ببقعة من القار منذ تسرب المياه.

كما ان المصريين استخدموا هذه المادة في تحنيط موتاهم من العظام، اما الصينيون فاعتمدوا طريقة للحفر واستخراج النفط بواسطة اغصان اللباصو ثم انابيب النحاس ليلوغ مكان نفط اى انهم سيقوا الكائنات البرك اول من حفر بئراً في العصر الحديدي بواسطة الانابيب بالاف السنين من دون ان يدري ان طريقته كانت مسبوقة.